عدول عن استحواذ

اجتمع مجلس إدارة الشركة الأولى للتأمين التكافلي وقرر العدول عن مقترح الاستحواذ الذي تم الإعلان عنه في بورصة الكويت بتاريخ 2 / 2 / 2017 نتيجة لعدم التوصل لاتفاق بين الطرفين، وعليه فقد تم الاتفاق على إلغاء المفاوضات بهذا الشأن، كما أكد مجلس الإدارة بأنه لن تكون هناك أي التزامات مالية على الشركة نتيجة العدول عن الاستحواذ أو أي التزامات مستقبلية أخرى.

مجلة غلوبل فاينانس:

«الوطني» أفضل موفر لخدمات أسواق الصرف في الكويت والمنطقة

اختارت مجلة «غلوبل فاينانس» العالمية المتخصصة مجموعة بنك الكويت الوطني كأفضل موفر لخدمات أسواق الصرف في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط لعام 2018، وذلك في استبيان لآراء مئات المحللين وكبار مديري الشركات الكبرى حول العالم، ليكون بذلك البنك العربي الوحيد على قائمة أفضل البنوك على مستوى العالم في هذا المجال.

وجاء البنك الوطني على قائمة أفضل بنوك العالم في دعم عملائها وتوفير أفضل الحلول لهم في أسواق الصرف، إلى جانب بنوك ومؤسسات مالية عالمية كبرى مثل: JP Morgan، HSBC، Societe General، Standard Bank، DBS Ban وBBVA. وجرى اختيار هذه البنوك بناء على عوامل عدة، أبرزها حجم التعاملات بالعملات الأجنبية والحصة السوقية والتغطية الدولية وخدمة العملاء والابتكار.

> البنك الوحيد عربياً في القائمة

ويأتي اختيار بنك الكويت الوطني كأفضل موفر لخدمات أسواق الصرف في الكويت والشرق الأوسط استناداً إلى حجم التعاملات بالعملات الأجنبية، والانتشار الجغرافي وجودة خدمة العملاء وتنافسية الأسعار، إلى جانب الأنظمة التقنية الأكثر تطوراً المعتمدة.

وكانت «غلوبل فاينانس» قد اختارت البنك الوطني كأفضل بنك في الشرق الأوسط لعام 2017، كما اختارته ضمن أكثر 50 بنكاً أماناً في العالم للمرة 12 على التوالي، وذلك بفضل متانته المالية واستراتيجيته المتحفظة واستقرار جهازه الإداري وإدارته الرشيدة للمخاطر.

● الجائزة

افتتاح معرض الصناعات والبناء

الوقيان: توزيع أذونات بناء 7600 قسيمة

نهى فتحي

قال مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية المهندس بدر الوقيان، ان المؤسسة بدأت في توزيع أذونات البناء لعدد 7600 قسيمة في مشروع توسعة الوفرة ومشروع غرب عبد الله المبارك، موضحا أن تكلفة تلك المشاريع ستتجاوز 760 مليون دينار من خلال القروض الاسكانية المقدمة من بنك الائتمان الكويتي وكذلك عن طريق مواد الدعم المقدمة من وزارة التجارة والصناعة.

وأكد الوقيان في تصريحات عقب افتتاحه معرض الصناعات والبناء السابع الذي افتتحه نيابة عن وزير الإسكان ياسر ابل ويستمر خلال الفترة من 11 إلى 14 ديسمبر الجاري، أن جميع الجهات الحكومية تشجع وتدعم الصناعات والمواد المحلية من خلال إعطائها الأولوية والأفضلية في جميع مشترياتها ومشاريعها ومناقصاتها، وذلك تنفيذا لقانون المناقصات العامة في هذا الخصوص.

وبين أن المواد والمنتجات المصنعة محليا أثبتت جودتها من خلال الفحوصات والمختبرات التي أكدت أنها مطابقة لجميع المواصفات والمقاييس العالمية، مشيرا إلى أنه تم توجيه المصانع الكويتية لزيادة طاقتها الإنتاجية لاستيعاب احتياجات السوق المحلية.

المضف

من جانبه، قال مدير عام بنك الائتمان الكويتي صلاح المضف، ان البنك يعكف على دراسة كيفية تمويل التوزيعات الأخيرة التي تمت من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية، والتي اشتملت على 28 ألف قسيمة في المطلاع، و30 ألف قسيمة في جنوب سعد العبد الله و5600 قسيمة في غرب عبدالله المبارك، مؤكدا ان تلك التوزيعات تحتاج إلى تمويلات كبيرة.

وأكد أن البنك يحرص على المشاركة في معرض الصناعات الذي يعد احدى الفعاليات الداعمة لبناء المساكن، وعرض كل ما يخص عمليات البناء والتشييد.

من ناحيتها، أكدت وكيلة وزارة الأشغال عواطف الغنيم حرص الوزارة على دعم المنتج الوطني والمشاركة في مثل هذه المعارض للاطلاع على كل ما هو جديد في قطاع البناء والتشييد، حتى تتم الاستعانة بها في مشاريع الوزارة.

ويضم المعرض الذي تنظمه شركة «اكسبو-تاج» للمعارض والمؤتمرات، بالتعاون مع شركة الصناعات الوطنية، بفندق جميرا، العديد من الجهات الحكومية، ونحو 70 شركة متخصصة في قطاع البناء والتشييد.

الصبيح

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لشركة الصناعات الوطنية، الدكتور عادل الصبيح، إن استراتيجيات الدورة المشاريع التنموية المحلية في مختلف القطاعات، مشيرا إلى أن المعرض بات يمثل فرصة مهمة للمواطن الكويتي للحصول على كل ما يحتاجه في هذا الإطار تحت سقف واحد، لا سيما المستفيدين من برنامج الرعاية السكنية.

وأوضح الصبيح أن النجاح الذي حققه معرض الصناعات والبناء خلال دوراته الست السابقة جعله يحظى بثقة كل الرعاة والمشاركين به من القطاعين العام والخاص، وأصبح أكبر تجمع وطني متخصص في عالم البناء والتشييد والديكور، وحدثا سنويا مهما يدعم ويخدم خطة التنمية والتوجه الموحد نحو مستقبل مزدهر ومستدام.

وأفاد بأنه من هذا المنطلق، تحظى الدورة الجديدة من المعرض، برعايات ومشاركات واسعة من مختلف الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، إذ حرص عدد كبير من الشركات التي تعنى بمجال الصناعات والبناء والتشييد ومواد الديكور والتشطيبات، على المشاركة في فعالياته، فضلا عن رعاية ومشاركة عدد من البنوك المحلية ودعمها لهذا الحدث، إضافة لاهتمام شركات من دول مجلس التعاون الخليجي لطرح منتجاتها وخدماتها خلال المعرض.

وأشار الصبيح إلى أن فعاليات المعرض الحالية والسابقة حظيت باهتمام الكثير من أهالي مناطق سكنية كغرب عبدالله مبارك والأسر الكويتية بشكل عام وأسر الهيئات الدبلوماسية المقيمة بالكويت والوافدين، وحديثي الزواج، وذلك لما يمتاز به المعرض من رقي وتجديد وجودة في كل معروضاته، لا سيما مع تواجد ومشاركة العديد من الشركات المتخصصة التي تحظى بثقة كبيرة لدى المجتمع الكويتي، إذ تمتاز هذه الدورة من المعرض بطرحها أفكارا جديدة، وتقديمها لأحدث وأرقى منتجات التشطيبات والديكور بما يلبي احتياجات المواطن الكويتي ويتوافق مع ذوقه، من خلال توفير كل المستلزمات الخاصة بمجال البناء والتشييد والديكور.

وتوجه الصبيح بالشكر والتقدير إلى كل الرعاة والمشاركين بالمعرض لثقتهم وحرصهم على التواجد في هذا التجمع الإنشائي الوطني بالكويت الذي يزداد عدد المشاركين والمهتمين به عاما بعد عام.

من جهتها، قالت المديرة التنفيذية لشركة «اكسبو - تاج» للمعارض والمؤتمرات، داليا وفائي، إن وجود هذا الكم الكبير من الرعاة والمشاركين من القطاعين العام والخاص، يؤكد النجاح الذي حققه المعرض في دوراته الست السابقة، والثقة التي حظي بها لدى مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة، ولدى الشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي والمهم.

وأضافت وفائي أن المعرض يتيح المجال لتجار الكويت والمنطقة لاقتناص الفرص الاستثمارية والتصديرية، وذلك من خلال مشاركة العديد من الشركات العاملة في هذا المجال، وطرح أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال البناء والتشييد والديكور، إذ عملت الشركات المتخصصة في هذا المجال، على طرح كل احتياجات البناء ومستلزماته مثل العزل الحراري، وأجهزة التبريد بأنواعها، وسخانات المياه، والأسقف المعلقة، والقواطع الداخلية، والأبواب والشبابيك، والشتر، والسيراميك، والرخام بأنواعه، والأصباغ، فضلا عن منتجات الاسمنت، والمنشآت الحديدية، وحديد التسليح، والأبواب الخشبية، والمصاعد بأنواعها، وألواح الصب الخرسانية، والالومنيوم، والحوائط والسكاي لايت، والأبواب الكهربائية، واللوحات الكهربائية، وأنواع الحجر والجرانيت، وأطقم الحمامات والزجاج، والمطابخ والمواد الخصوصية، والأنابيب والتكسيات والأرضيات، والحوائط وكل مواد الديكور، وزراعة الحدائق، والخزائن الخشبية، والأثاث بأنواعه.

ونوهت وفائي بمشاركة العديد من الجهات الحكومية المعنية بهذا المجال، والتي تقوم من خلال مشاركتها بالرد على كل استفسارات المواطنين في ما يتعلق بقطاع البناء والتشييد والإسكان، إضافة إلى عملها على تسهيل التراخيص، وحل أية إشكالات عالقة يمكن التعامل معها من خلال المعرض.

> الأذونات في مشروع توسعة الوفرة ومشروع غرب عبدالله المبارك
>
> التكلفة 760 مليون دينار من خلال القروض الإسكانية
>
> المضف: ندرس كيفية إيجاد التمويل.. لأن كلفة التوزيعات كبيرة
>
> الصبيح: دعم المنتج الوطني أهم محاور التنمية والإصلاح

● المضف والوقيان والغنيم ومسؤولو الأشغال خلال قص شريط الافتتاح

رأي اقتصادي

منظومة «قيم» سائدة تعزز العزوف عن الوظائف الخاصة

خلال شهر سبتمبر الماضي، صدرت في الصحف بيانات لمسؤولين في الجمعيات التعاونية تؤكد أن المواطنين، أو أغلبيتهم، يرفضون التوظف في الجمعيات التعاونية على الرغم من أن برنامج إعادة الهيكلة بالتعاون مع ثلاثين جمعية تعاونية وفر أكثر من 15 وظيفة لكل المستويات الدراسية. وصرح عدد من مسؤولي الجمعيات بأن المواطنين يستنكفون العمل كبائعين أو على الكاشير. بطبيعة الحال كان هناك خلل بيّن في الوظائف التي وفرتها الجمعيات التي بلغ عددها 1948، خصص منها 1907 للذكور، أي بنسبة 97%، و59 وظيفة للإناث، علماً بأن العديد من الوظائف يمكن أن تشغل من قبل الإناث، ويمكن تفسير هذا التحيز في عرض الوظائف للعقلية الحاكمة في الجمعيات التعاونية. يمكن استعراض الوظائف في الجمعيات مثل مديري الأسواق أو الإداريين أو وظائف المديرين الماليين وأمناء الخزينة والعاملين في التسويق وعدد آخر من الوظائف. كل الوظائف المشار إليها يمكن أن تقوم بها سيدات من دون مشاكل تذكر، ومن ثم فإن العزوف لا يمكن أن يعود إلى المواطنين الراغبين بالعمل، ولكن ربما يعود إلى إدارات الجمعيات التي قررت حرمان المرأة من تولي مسؤوليات وظائف تقليدية واعتيادية.

لا شك في أن منظومة القيم السائدة في البلاد عززت عزوف العمالة الوطنية عن العمل في القطاع الخاص والقطاع التعاوني ودفعت المواطنين إلى البحث عن التوظيف في الدوائر الحكومية ومؤسسات القطاع العام. هناك قناعات لدى المواطنين بأن العمل في الحكومة سيدر دخلاً أكبر ويوفر شروط عمل أفضل ويمكن من الراحة وبذل جهود عملية متواضعة قياساً بما هو مطلوب في القطاع الخاص، أو حتى القطاع التعاوني. فمثلاً أشار المسؤولون في الجمعيات التعاونية إلى أن الكثير من الشباب عزف عن العمل في الجمعيات بسبب طول مدة العمل اليومي وعدم ملاءمة الوظائف لطموحاتهم، ولكن منظومة القيم، وإن كانت أساسية في تعطيل مساهمة العمالة الوطنية بشكل مفيد في سوق العمل، تظل عنصراً من عناصر عديدة لتفسير ذلك العزوف.

يبدو أن هياكل الرواتب والأجور غير المتسقة بين القطاعين العام والخاص من أهم المعطلات، حيث يتمتع العاملون في الحكومة برواتب مجزية، خصوصاً بعد التعديلات التي أجريت خلال السنوات الخمس الماضية. يضاف إلى ذلك أن سياسة التوظيف الحكومية التي توفر إمكانات شبه مضمونة للعمل في الحكومة لا تحفز على البحث عن الوظيفة في القطاعات غير الحكومية. لذلك يتعين على الإدارة الاقتصادية، إذا أرادت إصلاح سوق العمل، تحديد عملية التوظيف بالاحتياجات الفعلية للدوائر والمؤسسات العامة بما يرشد من التوظيف ويدفع المتدفقين إلى سوق العمل للبحث عن بدائل أخرى خارج نظام الخدمة المدنية.

غني عن البيان أن التشوه الاقتصادي العام، والمتمثل أساساً بهيمنة القطاع العام على النشاطات الاقتصادية الأساسية، لا يفسح مجالاً واسعاً لتوظيف المواطنين. لدينا العديد من المؤسسات الاقتصادية المملوكة من القطاع الخاص التي تعتبر مؤسسات رئيسية ومهمة، مثل البنوك وشركات الاستثمار وعدد من الشركات العاملة في الصناعات التحويلية أو القطاع العقاري، ولكن يجب العلم أن ما يزيد على 85% من المنشآت الخاصة هي منشآت صغيرة لا يزيد عدد العاملين فيها على عشرة، وهي لا تدفع أجوراً مقبولة. أيضاً، معالجة الفروقات في الأجور والرواتب التي تدفع للعاملين والمحددة على أساس الجنسية، حيث يتاح لأصحاب الأعمال أن يوظفوا غير الكويتيين برواتب وأجور منخفضة وبمستويات كبيرة عن أجور ورواتب الكويتيين.

يتعين تحديد مستويات الأجور والمتطلبات التعليمية والمهنية بما يرتقي بشروط التوظيف في سوق العمل وفي مختلف القطاعات الاقتصادية. أما مسألة منظومة القيم، فهي من دون جدال قضية تتطلب معالجات بما يؤكد أهمية إجراء مراجعات واسعة النطاق لفلسفة التوظيف وتحفيز المواطنين على العمل في مختلف القطاعات والوظائف. ويجب أن نتذكر أن الكويتيين عندما يواجهون التحديات، فإنهم يملكون المرونة للتعامل معها مثلما فعلوا خلال الاحتلال العراقي، حيث تعاملوا مع متطلبات العمل والحياة بأريحية.

عامر ذياب التميمي
(باحث اقتصادي كويتي)
ameraltameemi@gmail.com

تحذير

لن ينتهي النفط ولكنه لن يكفي

نعم بالتأكيد لن ينتهي النفط، ولكنه لن يكفي، فدول الخليج (الكويت) ستظل تنتج النفط لعشرات السنين، وستستمر في محاولة زيادة انتاجها لتغطية ميزانياتها النامية والمتضخمة، فموضوع الحوار والنقاش ليس نضوب النفط من عدمه، وإنما البحث والنقاش إلى متى سيظل النفط يغطي مصروفاتنا (إشراف وتبذير وبذخ ورفاهية غير مسؤولة..) وما هو أقصر طريق لتحقيق أقصى استفادة منه؟ وهنا أؤكد أن انتاجنا النفطي سيتصاعد إلى أن يصل إلى الذروة ومن ثم سيبدأ بالتراجع إلى أن يكسر حاجز المليون برميل يومياً، وهذا الأمر لن يقاس بمئات السنين ولكنه يقاس بعشرات السنين، وهنا أود أن أنبه إلى أن أعمار الدول لا تقاس بعشرات السنين، فالسنوات طويلة بالنسبة لعمر الإنسان، ولكنها بالنسبة لعمر الدول فهي كالأيام، وعليه فإننا دول مفلسة ولكن العملية عملية أيام بمقياس الدول.

ثانياً إننا في الكويت ننتج ما يقارب 3 ملايين برميل نفط يومياً، نستهلك منها داخليا ما يقارب 700 ألف برميل أو يزيد لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ووقود المركبات والاستهلاكات الأخرى، وإذا ما أخذنا في الحسبان أن هناك نموا سنويا للاستهلاك الداخلي يفوق 5% وهذا يعني أنه خلال الثلاثين سنة القادمة سنستهلك غالب إنتاجنا النفطي في الداخل، ولن يبقى إلا القليل للتصدير، وفي ذلك الوقت تكون الميزانية قد تضاعفت اربع مرات (من أين سنأتي بها؟) وهذا يعني الإفلاس.

ثانياً: نحن نسرق أبناءنا واحفادنا، فمن أعطانا الحق في انتاج 3 ملايين برميل يومياً! ولم نكتف بهذا القدر من السرقة بل نحن مجتهدون أن نصل بالإنتاج إلى 4 ملايين، ومع تضخم الميزانيات سنحتاج إلى انتاج 5 ملايين وهكذا، وهذا يعني تآكل الاحتياطيات سريعا (قياسا بأعمار الدول) والوصول إلى الذروة في الانتاج النفطي، ومن بعدها يبدأ التراجع إلى أن نورث الأبناء والأحفاد بلدا مفلسا.

وهنا أرجو الانتباه، فليس من العدل أن تستأثر ثلاثة أجيال بـ 70% من الاحتياطيات النفطية التي تكونت خلال أكثر من مائة مليون سنة في باطن الأرض، ونبقي 30% من الاحتياطيات لعشرات الأجيال القادمة، أي عدل هذا! إنها السرقة بعينها ولينتبه من يريد أن ينتبه، وليتغافل ويعاند من لا يريد معرفة الحقيقة.

والسؤال هنا، هل هناك مخرج وعلاج للتخلص من الإفلاس، أقول نعم هناك بالتأكيد مخرج وعلاج، ولكن لا توجد حكومات ولا مجتمعات على مستوى الحلول والعلاجات، فالجميع مصر على سرقة المستقبل، إلا من رحم الله.

ملاحظة: الأرقام المذكورة والنسب تقريبية، والقصد هو إيصال تنبيهات ومعان.

جمال عبد العزيز
jamal-steps@hotmail.com

ندوة حول تطورات الاقتصاد العالمي وفرص الاستثمار

عقدت شركة «آر إس إم» البزيع للاستشارات الإدارية والاقتصادية، العضو في «آر إس إم» العالمية سادس أكبر شبكة متخصصة في الاستشارات المالية والتدقيق والضرائب، حلقة نقاشية اقتصادية في فندق جي دبليو ماريوت الكويت بالتعاون مع بنك بوردیه وشركاه السويسري، وهو مصرف خاص مستقل أسسته أسرة بورديه، وشركة المركز المالي الكويتي (المركز) إحدى كبرى شركات الاستثمار في الكويت.

وقد قام بتمثيل شركة «آر إس إم» البزيع للاستشارات الإدارية والاقتصادية د. شعيب شعيب رئيس مجلس الإدارة، ونايف الياسين الشريك الإداري للمكتب، ومثّل شركة المركز المالي الكويتي مناف الهاجري الرئيس التنفيذي للشركة، ومر. راغو المدير الإداري. أما من جانب بنك بورديه وشركاه السويسري، فقد قام بتمثيله غريغوار بورديه رئيس مجلس الإدارة والشريك الإداري الأول، وياما كبير معروفي رئيس عمليات الشرق الأوسط في البنك، وجيانلوكا تارولي رئيس الاقتصاديين.

وقد افتتح مر. راغو الندوة مناقشاً مسيرة وأحداث الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث قام بالتركيز على أربعة عوامل رئيسية: الواقع الاقتصادي، دوافع النمو الجديدة، المخاطر، والفرص، حيث قال: «على الرغم من وجود الاحتياطيات الضخمة التي يثقلها العجز المالي، فإن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي يمر في مرحلة تحول جذرية من خلال سلسلة الإصلاحات العاجلة التي من شأنها فتح أبواب الفرص للاستثمار الأجنبي المباشر FDI، وتعزيز الدخل الثابت. ويقوم الجيل الجديد بتوسيع معرفته أكثر على الاقتصاد مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار، إلا أن الثورة التكنولوجية الحاصلة ستقف عائقاً أمام خلق فرص العمل على الصعيد العالمي. إن الأداء الضعيف للسوق ساهم في إنشاء مجموعة من الشركات ذات الأسهم العالية القيمة. كما أن الإجراءات التنظيمية في هذا المجال ساهمت في تحسين وضع السوق».

بدوره، قام نايف الياسين بتقديم نظرة موجزة عن عوامل التحفيز والتحديات التي تؤثر على مختلف القطاعات، إلى جانب إلقاء الضوء على مشاريع الكويت، فقال: «تقدر قيمة هذه المشاريع بنحو 130ـ 140 مليار دولار أميركي على مدى السنوات الخمس المقبلة. ومن أهم الجوانب التي يمكن تسليط الضوء عليها هي البنية التحتية الحالية في الكويت، حيث صنفت الكويت دون معدل دول مجلس التعاون الخليجي، مع الحاجة الماسة إلى تطوير مطار الكويت الدولي ونظام الطرق والبنية التحتية للموانئ. ولذلك، تقوم الحكومة حالياً بتنويع الاقتصاد من خلال وضع الكويت على الخريطة الإقليمية كمركز تجاري حيوي ومزود للخدمات اللوجستية. وقد مهد ذلك الطريق لتنفيذ مشاريع ميدانية في قطاع النقل، مثل مشروع ميناء مبارك الكبير، فضلاً عن مشروع توسعة مطار الكويت الدولي».

وركّز جانلوكا تارولي على تطور وازدهار الاقتصاد العالمي، لا سيما في الوقت الذي قد تبدو فيه فرص الاستثمار في أدنى مستوياتها ومحدودية إيجاد قيمة في الأسواق المالية العالمية. وقد شملت رؤيته أن البيئة الاقتصادية تتأثر بشكل مباشر مع النمو العالمي، وتسرّع التضخم في الولايات المتحدة مع ارتفاع أسعار الفائدة. كما أن التغيرات في توجهات السياسة النقدية سيكون لها تأثير على أسعار الأصول ذات القيمة العالية وتقلبها. ومن شأن تدهور الأوضاع المالية أن يؤدي إلى الإصلاحات. وبالتالي، على البنك المركزي الأوروبي الحذر والانتباه.

في ما يتعلّق بالأسهم: تمديد دورة العمل وارتفاع الأسعار

● المناطق المعرضة للنمو بأسعار معقولة: أوروبا، اليابان والدول الناشئة (بشكل طفيف).

● القطاع المصرفي بشكل عام.

في ما يتعلّق بالعملات: تعتمد على البنوك المركزية.

● اليورو/الدولار الأميركي: الدولار الأميركي في المقام الأول ومن ثم اليورو.

● يشهد الفرنك السويسري هبوطاً طفيفاً ومؤقتاً، ولكنه سيبقى قوياً. تجنب الجنيه الإسترليني والين الياباني.